



البصافة المرجعية لمنصب رئيس شعبة التكوين الأساسي

المهمة

الإشراف على تنفيذ برامج التكوين الأساسي

المسؤوليات والأنشطة والمهام الرئيسية

- المساعدة في إعداد و تصویر استراتيوجیة المعهد ذات الصلة بمهمة الشعبة;
- الإشراف على تنفيذ برامج التكوين الأساسي لفائدة الملحقين القضائيين والمفنيين والموظفين المعينين بالسلطة القضائية وكذا مستمعي العدالة الأجانب في مجال القضاء المدني وقانون المسخرة المدنية وقانون التنظيم القضائي والقانون المدني والقانون العقاري والقانون الاجتماعي وقانون الأسرة، وفي مجال القضاء الجنائي وحقوق الإنسان، ولا سيما في قانون المسخرة الجنائية والقانون الجنائي، ومختلف القوانين الجنائية الخاصة، وغيرها من مواد التكوين الأساسي;
- تنفيذ توصيات اللجنة العلمية الرامية إلى تصویر برامج ومناهج التكوين والتدریب;
- تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة العلمية للمعهد بشأن تصویر المناهج والبرامج وإعداد تقارير بذلك;
- تعمیث برامج التكوين الأساسي بشكل حضوري وفقاً للتعدیلات التشريعية والاجتماعية القضائية والمستجدات القانونية؛
- تنفيذ قرارات اللجنة العلمية المتعلقة بتحديث مواجهة تهایة تكوين الملحقين القضائيين، وكذا الامتحانات المتعلقة بالمراقبة المستمرة؛
- الإشراف على تنفيذ برامج التكوين وتأهیل مواجهة تهایة التكوين وفقاً لتوصيات اللجنة العلمية؛
- إعداد وصياغة الامتحانات المتعلقة بالمراقبة المستمرة؛
- تنفيذ برامج التكوين ذات الصلة بمجال الأخلاقيات القضائية؛
- تنفيذ برنامج التدريب التصعيدي الذي ينفع له الملحقون القضائيون بالمحاكم؛
- الإشراف على تنفيذ برامج التدريب التصعيدي أثناء فترة التدريب التصعيدي بالمحاكم والتواصل والتنسيق مع القضاة المؤصر عليهم حسراً تنفيذ البرنامج المعد؛
- إعداد جداول زمنية للتدريب الميداني؛
- تتبع وتقدير أداء الملحقين القضائيين خلال فترات التدريب العملي؛
- تنفيذ برنامج التدريب التصعيدي الذي ينفع له الملحقون القضائيون بالإداريات والهيئات والمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- وضع خطة لتأهيل ومواكبة الملحقين خلال فترة تكوينهم؛
- اعتماد آليات التقييم المستمر للملحقين القضائيين خلال مراحل التكوين الأساسي بالمعهد؛
- إعداد تقارير تقييم مفصلة عن كل ملحق قضائي مع إبراز نقاط القوة والعيوب التي تتطلب التصویر؛
- اقتراح برامج تكميلية إضافية (دورات مكثفة، توجيه فردي) للملحقين الذين يواجهون صعوبات في استيعاب بعض المعاور التكوينية؛

- تنفيذ تقييم لقاءات تقييمية حورية مع المكونين والقضاة المشرفين لمناقشة أداء المحققين القضائيين.
- تقديم تقارير حورية حول مستوى المحققين ومقترنها تحسين الأداء، ورفعها إلى اللجنة العلمية وإدارة المعهد.
- رفع تقارير بكل الاختلافات المرصودة، سواء ما تعلق بسلوك المحققين القضائيين أو فعالية وفاعلية برامج التكوين، أو مستوى أداء المكونين.
- السهر على توضيح الاختصاصات والمسؤوليات والأهداف الفردية والجماعية للموارك البشرية العاملة بالشعبة.
- الإشراف والتنسيق بين وحدات الشعبة والعمل على تسهيل التواصل وخلف الخصوف السائفة لنشر المعلومة.
- إعداد البرنامجه العمل للشعبة وإنجاز تقرير حوري بأنشئحة الشعبة.

الكتفاهات المطلوبة

- معرفة حقيقة وشاملة بالنصوص القانونية والتنبخيمة للمعهد العالمي للقضاء،
- الإلمام بالقوانين موضوع التكوين الأساس للمحققين القضائيين،
- رؤية استشرافية لتصوير أساليب التكوين والاعتماد على أسلوب الاندراخوجيا،
- الإلمام بمهارات إعداد وتنفيذ برامج التكوين الأساس،
- التحكم في الأدوات والتقييمات التكميرية واستعمالها (تكثير المشاريع- التدبير بالأهداف- لوحات القيادة...).
- القدرة على تصريح وإدارة البرامج التكوينية وفق أهداف واضحة ومؤشرات أداء حقيقة،
- القدرة على دراسة وتنبخيم الأشئحة التكوينية والتنسيق مع مختلف المتتدخلين في مجال القضاء،
- إتقان تقنيات إعداد التقارير لتتبع التكوين الأساس وتقييم الأداء،
- القدرة على التواصل، الإقناع، والتنسيق مع مختلف المتتدخلين في المجال القضائي والتكنولوجيا،
- الامام بمهارات القيادة والتوجيه وإدارة فريق العمل وتحفيزه لتحقيق الأهداف التكوينية،
- امتلاك حس المسؤولية والانضباط والقدرة على العمل تحت الضغط،
- الوعي بأهمية احترام مبدأ الشفافية وأخلاقيات المرفق،
- القدرة على خلق وتنشيط "فرق دعكية"،
- القدرة العالية على الملاحظة والتحليل والتركيب،
- الابداع والديناميكية وسرعة التفاعل وحسن الإصغاء،
- المعايير اللغوية والتقنية،
- إتقان بعض اللغات الأجنبية بالإضافة لغة العربية،
- التمكن من استعمال الوسائل التكنولوجية والتقنيات المعلوماتية المترتبة بإدارة وتدبير التكوين.

العلاقة الوظيفية

- المدير العام للمعهد العالمي للقضاء،
- أقاصي وشعب ووحدات المعهد العالمي للقضاء،
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية،
- رئاسة النيابة العامة،
- العدالة بمختلف درجاتها،
- اللجان الدائمة بالمعهد،
- الإدارات والهيئات والمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصلة بالعمل القضائي.

